

الصكوك الإسلامية كإستراتيجية بديلة لتمويل الموازنة العامة بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

مولاي أسماء^{1*}، بحوصي مجدوب²، تقرووت محمد³

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)

²جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)، ³جامعة شلف، (الجزائر)

Islamic Checks as an Alternative Strategy to Finance the General Budget in Algeria in the light of Oil Price Fluctuation

Moulay Asmaa, Medjdoub Bahoussi & Tagrouet Mohammed

University of Tahri Mohammed & University of Chelef- Algria

تاريخ الاستلام: 2019/02/21؛ تاريخ القبول: 2020/04/22؛ تاريخ النشر: 2021/06/06

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الآثار المتعددة التي تمارسها التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 2001م وحتى يومنا هذا على الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتركيز على مدى تأثير هذه التغيرات على استقرار الموازنة العامة للدولة في ظل الاتجاه النزولي لأسعار هذه المادة الحيوية والاعتماد شبه الكلي على عائداتها لتغطية مستلزمات الإنفاق العام بالدولة، ليتم تسليط الضوء على حل مالي عملي موافق للشرعية الإسلامية كمصدر تمويلي بديل ومعوّض للمداخيل التي يُحصل عليها من المحروقات بما يضمن استقرار الموازنة العامة للاقتصاديات الريعية، والمتمثل في استخدام الصكوك الإسلامية بصيغها المختلفة والتي تختلف باختلاف طبيعة التمويل المطلوب، الذي يعتمد على طبيعة البنود المراد تمويلها، مع تبيان الاستخدامات العملية لهذه الأداة بتصور يناسب الوضعية المالية للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاديات الريعية؛ تقلبات أسعار النفط؛ التمويل؛ الصكوك الإسلامية الحكومية؛ عجز الموازنة العامة.

الترميز الاقتصادي: E62؛ H20؛ H62؛ G3.

Abstract:

Through this research paper, we have attempted to illustrate the multiple effects on the Algerian economy of the fluctuations in oil prices from 2001 to the present day, focusing on the influence of these changes on the stability of the general government budget with regard to the downward trend in the prices of this critical substance and its almost complete dependence on its revenue to cover the public expenditure needs of the State, with a view to highlighting the realistic financial solution, in compliance with Islamic law, as an alternate and compensatory source of fuel revenue so as to ensure the stability of the general budget of the annuity economies, represented by the use of Islamic instruments in their various forms, which differ according to the nature of the funding required, which depends on the nature of the positions to be funded, with an indication of the practical uses of this tool in a vision adapted to the financial situation of Algeria

Keywords: rentier economies, Fluctuations in oil prices, Funding, The Islamic government instruments, The public budget deficit

Jel Classification Codes: E62; H20; H62; G3.

I. تمهيد:

يعتبر النفط المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد الجزائري، حيث يُعتمد على عوائده في دعم النمو الاقتصادي عبر البرامج التنموية الهادفة للنهوض بالقطاعات المختلفة، بهدف تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، الذي يصنف من قبيل الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات هذه المادة الحيوية في تمويل عملية التنمية، لذا فإن أي تقلبات في أسعار هذه المادة في الأسواق النفطية ستعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري، الذي تكبد في منتصف سنة 2014م إثر هبوط أسعار النفط بما يزيد على 70%، خسائر فادحة في المالية العامة، مما طرح عدة مخاوف على القدرة المالية للجزائر المرتبطة مداخيلها بعائدات النفط التي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية.

وتحت وقع تقلبات أسعار النفط وعجز الميزانيات العامة للدول المصدرة له، من الضروري طرح بدائل لتمويل هذا العجز، وباعتبار أن أدوات التمويل الإسلامي أصبحت في الوقت الحالي أكثر قدرة وجاهزية للتعامل بكفاءة مع التقلبات والأزمات الاقتصادية، ليس مجرد أدوات لمواجهة مخلفاتها إنما الحيلولة دون حدوثها من الأساس، أين نجد الصكوك الإسلامية من أبرزها.

1- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نطرح الإشكال التالي:

- فيما تكمن انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القدرة المالية للجزائر، وكيف يمكن للصكوك المالية الإسلامية أن تكون بديلا تمويليا لدعم الموازنة العامة لمثل هذه الاقتصاديات في ظل تنامي النفقات العامة وانحصار عوائد الجباية البترولية؟

2- **فرضية البحث:** لاستخدام الصكوك الإسلامية الأثر الإيجابي في تعبئة الادخار المحلي ولصيفها المختلفة ميكانيزمات تضمن توظيف الأموال المدخرة بما يساهم في سد جزء كبير من الإنفاق الحكومي في مجال التنمية الاقتصادية.

3- **أهمية وأهداف الدراسة:** مما لا شك فيه، أن استمرار تقلبات أسعار النفط لفترة طويلة سيكون له انعكاسات مباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر، خاصة وأن العائدات المالية التي يحققها الاقتصاد الجزائري من خلال تصدير النفط تعد الركيزة الأساسية لتمويل الموازنة العامة، وعليه تظهر أهمية اتخاذ التدابير الكفيلة لمواجهة التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على القدرة المالية بالجزائر للخروج بأقل الأضرار الممكنة، ولهذا تأتي أهمية البحث من الطرح الجديد الذي يتبناه وغير المعروف في الاقتصاد الجزائري رغم تطبيقه في بلدان إسلامية أخرى، والقائل بإمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة عن طريق المشاركة في تمويل جزء من المشروعات المدرجة في الموازنة العامة للدولة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تتمثل أهمية البحث أيضا في أنه يطرح أحد الحلول اللازمة الحالية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، حيث أن عملية إصدار الصكوك الإسلامية واستخدامها ستؤدي إلى جذب شريحة واسعة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وكذلك المساعدة في دعم سوق الأوراق المالية الجزائري وتطويره من خلال طرح أوراق مالية جديدة قابلة للتداول من جهة أخرى.

4- الدراسات السابقة: في الأدبيات الخاصة بالصكوك الإسلامية بشكل عام توجد بعض الدراسات التي تبرز أهمية هذه الصكوك ودورها في الحياة الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، من خلال تسليط الضوء على مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في التمويل العمومي، ومنها:

• دراسة (جلال دماغ، 2010م) بعنوان: دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي، وتوصلنا إلى جملة من النتائج كان أهمها أن الصكوك الإسلامية أداة مهمة وتصلح بديلا عن الدين العام في معالجة عجز الموازنة العامة، وكذلك يمكن أن تستخدم أداة للسياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة.

• دراسة (الطيب داودي وصبرينة كريدودي، 2014) بعنوان: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تساهم بتقديم بدائل اقتصادية ومالية مهمة لتمويل عجز الموازنة في الدول الإسلامية المعاصرة،

• دراسة (زياد زنبوعه ومنى خالد فرحات، 2012) بعنوان: بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، وكان من أهم توصيات الدراسة اللجوء إلى إصدار الصكوك الإسلامية، وخصوصا سندات الأعيان المؤجرة من أجل الحصول على التمويل اللازم لتمويل التنمية.

5. الإطار النظري للصكوك الإسلامية:

1.5. تعريف الصكوك الإسلامية: تعرف الصكوك الإسلامية على أنها وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب تصدر وفق عقد شرعي، وتأخذ أحكامه بعد تحصيل قيمتها، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (بن حسين القعر الشريف، 2010، صفحة 02)

2.5. أنواع الصكوك الإسلامية:

1.2.5. صكوك المشاركة والمضاربة:

• تعريف صكوك المشاركة: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك المشاركة بأنها: "وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك مشروع قائم، يرغب في تطويره بحصيلة هذه الصكوك أو يرغب في استثمار هذه الحصيلة في إقامة مشروع جديد على أساس عقد المشاركة الشرعية، أو تصدرها مؤسسة مالية وسيطة بالنيابة عنه، ويكتب الراغبون في المشاركة في هذا المشروع في هذه الصكوك باعتبارهم مشاركين فيه، وتعد حصيلة الصكوك وحدها أو مع موجودات مالك المشروع القائم رأس مال المشروع، وتحدد نشرة إصدار صكوك المشاركة رأس مال المشاركة ونوع النشاط وطبيعة المشروع موضوع المشاركة، وطريقة إدارة المشروع وأرباحه المتوقعة وطريقة توزيع هذه الأرباح، أما الخسارة في المشاركة فهي على قدر حصص الشركاء" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 239)

آلية عمل صكوك المشاركة: وفيما يتعلق بإجراءات إصدار صكوك المشاركة فإنها تمر بالمراحل التالية حسب الشكل رقم 01:

تعريف صكوك المضاربة:

وقد عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي صكوك المضاربة بأنها: " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسب ملكية كل منهم" (منظمة المؤتمر الاسلامي، 1988، صفحة 1809)

آلية إصدار صكوك المضاربة: فيما يتعلق بإجراءات إصدار وآلية عمل صكوك المضاربة فإنها تمر بالخطوات التالية مثلما هو موضح في الشكل رقم 02.

2.2.5. صكوك الإجارة:

• **تعريف صكوك الإجارة:** تعرف صكوك الإجارة بأنها أدوات مالية للاستثمار عن طريق تملك أعيان وتأجيرها، ثم تمثيلها في أوراق مالية ونقل ملكية الأعيان المؤجرة إلى المستثمرين بحصولهم على الصكوك واستحقاقهم الأجرة بحسب حصص الملكية (مختار السلامي، 2000، صفحة 259).

• **آلية إصدار صكوك الإجارة:** فيما يتعلق بإجراءات إصدار صكوك الإجارة فإنها تمر بالخطوات التالية الموضحة في الشكل رقم 03.

3.2.5. صكوك الاستصناع:

تعريف صكوك الاستصناع: على أنها وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة معينة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك، ويكون ذلك بطرح هذه الصكوك لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع، وهذه الصكوك لا يجوز تداولها مثل صكوك السلم. (بلا محمود، 2010، صفحة 05)

وقد وضع المعيار الشرعي رقم (17) طبيعة العلاقة بين طرفي العقد وبيان ذلك على النحو التالي: المصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكتتبون فيها حملة الصكوك (المشترون) للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب تكلفة المصنوع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيع العين المصنوعة في الإستصناع الموازي إن وجد.

آلية إصدار صكوك الاستصناع: وتتم عملية هيكلية صكوك الإستصناع وفقاً للمراحل المبينة في الشكل رقم 04

4.3.5. صكوك السلم:

• **تعريف صكوك السلم:** هي أوراق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، لتمويل شراء سلعة موصوفة يتم إستلامها في المستقبل، وتصبح السلعة ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، ويتم تصفية العملية التي تحددها نشرة الإصدار، إما عند تسليم وقبض السلعة، وإما من خلال إعادة بيع سلعة السلم بعد قبضها، وإما عند بيع سلعة بذات المواصفات بسلم مواز، تسلم بعد قبض سلعة السلم، وبهذا يتم إنهاء الصفة الاستثمارية لصكوك السلم وإطفائها. (بن زيد، 2011/2012، صفحة 69)

آلية إصدار صكوك السلم: تتلخص آلية إصدار صكوك السلم كما هو موضح في الشكل رقم 05.

6. الإطار المفاهيمي للميزانية العامة

1.6. تعريف الموازنة العامة: هناك عدة مفاهيم للموازنة تختلف باختلاف التشريعات السياسية والاقتصادية في كل الدولة، ومن أبرز هذه المفاهيم أنها تعني:

- تقدير مفصل معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها في فترة مقبلة (تحدد بسنة)، وتعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة، ونظرا لأهميتها في الدولة، فقد اعتبر علماء المالية الإسلامية أن إعدادها أمر واجب، ويراعي في توزيعها الوفاء باحتياجات سائر أفراد المجتمع (الدماغ ز.، 2011، صفحة 06).

2.6. الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة: يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، وذلك من خلال النظر إلى جانب النفقات العامة، حيث تشتمل على ما يلي:

- الموازنة التشغيلية أو الجارية: وهي تشمل النفقات التشغيلية التالية: رواتب الموظفين العاملين في الدولة، مصاريف القرطاسية والأدوات الأخرى، أجور المباني الوزارات والهيئات وأخرى.
- الموازنة التطويرية أو الرأسمالية أو الاستثمارية: وهنا نستطيع تحديد النفقات حسب طبيعة الاحتياجات التمويلية اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية التالية:

- القطاع الزراعي: وهي النفقات العامة التي تكون متجه نحو حقول الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي يمكن تلخيص احتياجاتها التمويلية فيما يلي: تمويل المواد الخام اللازمة، تمويل الآلات والمعدات اللازمة.

- القطاع الصناعي: وهي النفقات العامة التي تكون متجهة نحو تصنيع المواد الأولية وبيعها كمنتجات نهائية، وبالتالي يمكن تلخيص احتياجاتها التمويلية فيما يلي: تمويل السيولة التشغيلية اللازمة، تمويل المواد الخام الضرورية اللازمة، تمويل الآلات والمعدات اللازمة.

- القطاع التجاري: وهي النفقات العامة التي تكون متجهة نحو التجارة، أي شراء وبيع المواد والسلع، وبالتالي يمكن تلخيص الاحتياجات التمويلية فيما يلي: تمويل البضائع والموارد الأولية اللازمة، تمويل الآلات والسيارات اللازمة.

- المشروعات العقارية: وهي النفقات العامة التي تكون متجهة نحو مجال إنشاء الإسكان وتطوير الأراضي، وبالتالي يمكن تلخيص الاحتياجات التمويلية فيما يلي: تمويل الموارد الخام اللازمة، تمويل تطوير الأراضي والعقارات اللازمة، تمويل إنشاء الأبنية السكنية والتجارية والصناعية اللازمة.

- القطاع الخدماتي: وهي النفقات العامة التي تكون متجهة نحو مشاريع الموانئ البحرية والبرية والجوية والسكك الحديدية، وبالتالي يمكن تلخيص احتياجاتها التمويلية فيما يلي: تمويل السيولة التشغيلية اللازمة، تمويل المعدات والآلات والسفن والطائرات والسكك الحديدية..... الخ (الدماغ، 2006، الصفحات 43-49).

II. المعطيات المجمعة:

1. الأهمية الإستراتيجية للنقط في الاقتصاد الجزائري.

للدولة الجزائرية من الخصائص والسمات ما يجعلها من قبيل الاقتصاديات الريعية، والتي يمكن إجمالها

فيما يلي:

1.1. الربح الخارجي كمصدر أساسي للدخل: حسب تصنيف البنك الدولي للاقتصاديات الربعية فإن كل اقتصاد تتجاوز نسبة الربح إلى ناتجه الإجمالي أكثر من 10%، وأكثر من 40% من إجمالي صادراته يعتبر اقتصاد ربيعي، ووفقا للجدول أدناه والذي يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، فإنها تتجاوز بكثير الحدود التي حددها البنك الدولي لوصف الاقتصاد الجزائري بأنه ربيعي (المرزوك، 2008، صفحة 24).

تعد مساهمة القطاع النفطي أكثر من 45 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد ولدت الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني علاقة طردية بين نمو مداخل القطاع من جهة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث يلاحظ من الشكل رقم 06، الانخفاض الكبير للناتج المحلي الإجمالي خاصة في سنتي 2009 و2015م بنسبة (9.7- %) و (3.1- %) على التوالي، بالموازاة على مع حالة الانكماش التي شهدتها القطاع النفطي بنسبة (37.8- %) و (32.7- %) بسبب انعكاسات كل من الأزمة المالية سنة 2008م على سوق الطاقة العالمي، وأزمة انخفاض أسعار النفط.

فرغم مساهمة الربح النفطي الايجابية في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي كسنوات 2000، 2005 و2010م، إلا أن التبعية الاقتصادية للمصدر الوحيد للمداخل جعلت للاقتصاد الوطني رهين تقلبات سوق الطاقة العالمي حيث ينتقل تحديد أسعاره من آليات العرض والطلب إلى صراعات المنتجين والمستهلكين، بل وأحيانا المنتجين فيما بينهم، ما انعكس على معدل النمو، في ظل عدم قدرة الناتج خارج المحروقات على تغطية النقص الحاصل في مساهمة القطاع النفطي، وهو ما يؤكد النمو البطيء لهذه القطاعات مثلما يوضحه الجدول رقم 01. أين نجد أن هناك نمو مستمر ومعتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل من البناء والأشغال العمومية والخدمات كنتيجة لازدهار وانتعاش قطاع المحروقات، حيث تبنت الجزائر في المخططات الخماسية التنموية الثلاث الأخيرة للفترة (2001-2014) سياسة مالية توسعية، وجه خلالها الجزء الأكبر من الإنفاق على هذه القطاعات، أين أهملت القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة، ففي الوقت الذي زاد فيه التمويل على القطاعين بسبب الأزمة البترولية، سجلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 5.6%.

و12,3 % على التوالي، سنة 2016م وهو ما جعل الصادرات خارج المحروقات هامشية جدا مقارنة بصادرات المحروقات التي أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، أين بات يعد المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي بالدولة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 07.

2.1. ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة: تعتبر الضرائب أحد المصادر الأساسية للدخل، والذي يعتمد حجم الوعاء الضريبي فيها بشكل كبير على حجم القاعدة الإنتاجية المحلية، ومدى تقدمها باعتبارها ذات دور أساسي وأهمية بالغة في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية، فإيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية، وهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة. وفي حالة دولة الجزائر ترتبط الإيرادات غير النفطية بإيرادات النفط، إذ أن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل والشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي والذي يستند تطوره بدوره على الإيرادات النفطية (يوسف، 2004، صفحة 17)، هذا من

جهة، ومن جهة أخرى فإن الضرائب المحلية تعتبر مصدرا ضئيلا لإيرادات الحكومة والإنفاق العام نتيجة لانتهاج سياسة مالية مسترخية تجلت في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب، فرغم بلوغ الجباية العادية ما قيمته 3261,1 مليار دينار عام 2016 م، أي بزيادة نسبتها 19.5 %، مقابل 16,2 % في عام 2015، لم تبلغ مساهمة الإيرادات الضريبية فيها سوى 12.8 %، لتسجل أمامها الإيرادات غير الضريبية ارتفاع قوي بحيث قدرت نسبة مساهمتها للإيرادات خارج المحروقات 87,2 % وهذا ما يبينه الجدول رقم 02.

2- أثر تقلبات العائدات النفطية على تمويل الموازنة العامة بالجزائر:

1.2. مظاهر ارتكاز الميزانية العامة على الإيرادات النفطية بالجزائر:

• **مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر:** تؤدي أسعار النفط دورا أساسيا في تحديد توازن الميزانية العامة للجزائر، وهذا من خلال الجباية البترولية التي تعد المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، وقصد تحديد تأثير تقلبات أسعار النفط على هيكل الإيرادات العامة يمكن الاستعانة الشكل رقم 08.

من خلال معطيات الشكل أعلاه نلاحظ أنه منذ مطلع سنة 2000 وحتى 2016، حققت الجباية البترولية مداخيل هامة ساهمت في مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 55.21 % في المتوسط، ويعود ذلك للطفرة النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات وبلوغها مستويات غير مسبوقة، بسبب الأحداث والتحويلات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم خلال هذه الفترة، والتي أدت إلى زيادة الطلب العالمي على النفط، حيث سجلت مداخيل الجباية البترولية سنة 2003 مثالا مبلغ 1350 مليار دج، ليقفز إلى الضعف تقريبا بتسجيله سنة 2009 مبلغ 2412,7 مليار دج، لتهبط بعدها أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى نحو 75 دولارا ليستقر في سنة 2016 عند حاجز 40.68 دولار بنسبة مساهمة للجباية البترولية تقدر بـ 35,3 % من الإيرادات الكلية. غير أنه ورغم التراجع المحسوس في نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، إلا أنها تعتبر موردا هاما من موارد الميزانية من خلال مساهمتها التي لا تقل عن 51.50 % (في المتوسط فترة الدراسة)، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الوطني لإيرادات الجباية النفطية.

• **مساهمة الجباية البترولية بالجزائر في تغطية النفقات العامة:** من المعروف أن الإيرادات العامة تغطي النفقات العمومية، وفي الجزائر نجد أن الجباية البترولية تغطي لوحدها 55,41 % من النفقات العمومية (متوسط نسبة فترة الدراسة) مقابل باقي الإيرادات، كما هو موضح في الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، وذلك حسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، منذ 2000 عرفت النفقات العامة نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) ودعم النمو (2005-2009) وكان هذا نتيجة للقدرة المالية التي تمتعت بها الجزائر جراء ارتفاع قيمة الجباية البترولية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة حي بلغت سنة 2008 ما قيمته 4088,6 مليار دينار، غير أنها لم تلبث كثيرا حتى تراجعت سنة 2009م إلى 2412,7 مليار دينار، ويرجع هذا الانخفاض في قيمة جباية البترولية إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009، غير أن النفقات العامة خلال هذه السنة تواصلت في الارتفاع حيث سجلت زيادة قدرت بـ 88.6 مليار دج مقارنة بسنة 2008، ويعود هذا الارتفاع المستمر

لننفقات للسياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناسب الشغل ، ليستمر ارتفاع النفقات عبر باقي السنوات على الرغم من انخفاض قيمة الجباية البترولية خلال سنة 2015 لتبلغ 2373.5 مليار دينار الناجم عن انخفاض أسعار البترول بهذه السنة ويعود هذا الاستمرار في النفقات إلى مجموع البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة للحفاظ وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) لتبلغ نفقات الميزانية الكلية سنة 2015 ما قيمته 7656.3 مليار دينار، لتسجل سنة 2016 انخفاض في كل من قيمة إيرادات المحروقات لتبلغ 1781.1 مليار دينار نتيجة انخفاض نفقات التجهيز الناجم عن تراجع أسعار البترول بهذه السنة من جهة ، وقيمة النفقات العامة لتسجل 7383.6 مليار دينار متراجعة عن سنة 2015 بنسبة قدرها 3.6% من جهة أخرى نتيجة لانخفاض أسعار البترول المسجلة بهذه السنة.

على الرغم مما عرفته النفقات العمومية من زيادة حادة غير أنها كانت في أغلب الأحيان مقرونة بارتفاع الإيرادات الميزانية المرتبطة بإيرادات المحروقات، وهذا ما يدل على سيطر عائدات المحروقات على موارد ميزانية العمومية والذي يفسر تغطية الجباية البترولية لوحدها أكثر من نصف النفقات العمومية.

2.2. وضعية الميزانية العامة بالجزائر في ظل انخفاض الإيرادات النفطية:

إن انخفاض أسعار النفط له تأثيرات بالغة على الميزانيات العامة للدول المصدرة للنفط، والجزائر باعتبارها من أهم البلدان المصدرة لهذا المورد الطاقوي الناضب فإن انخفاض أسعاره سيؤدي حتما إلى انخفاض إيراداته مما يشكل عبء وعجز في ميزانيتها العامة للدولة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 04.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن رصيد الميزانية العامة والمعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر عرف عجزا خلال مجمل سنوات الدراسة مرده عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة فمنذ سنة 2009م لم يعرف هذا الرصيد فائضا بل لازمه عجزا انتقل من 713.1 مليار دينار عام 2009 إلى 2341.4 مليار دينار عام 2016 كما عرف هذا العجز تزايدا ملحوظا باستثناء سنتي 2013 (انخفاض النفقات العامة) و2016 (سياسة ترشيد النفقات عقب انهيار أسعار البترول)

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تعاني من عجز في موازنتها العامة طيلة الفترة الممتدة من 2009-2016م وبنسب متفاوتة، ما يظهر حجم الضغط وضرورة البحث عن حلول لتغطية هذا العجز، فبالنسبة لأساليب المعالجة التقليدية كزيادة أو فرض ضرائب جديدة، الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي والإصدار النقدي، يمكن أن تؤدي إلى تضخم الأسعار يصعب التحكم فيه لاحقا، وعليه فمن الضروري طرح بدائل آمنة لتمويل هذا العجز، وباعتبار أدوات التمويل الإسلامي أصبحت في الوقت الحالي أكثر قدرة وجاهزية للتعامل بكفاءة مع التقلبات الأزمات الاقتصادية فإنه يمكن توظيف الصكوك الإسلامية بكفاءتها التمويلية المثبتة بتجارب دولية في معالجة ظاهرة العجز الموازي الناتج عن تقلبات أسعار النفط، والتي سنستعرضها بنوع من التفصيل في المحاور الآتي.

3. الصكوك الإسلامية كوسيلة غير تقليدية لسد الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بالاقتصاديات الربعية:

مع تطور الهندسة المالية الإسلامية، ظهرت عدة منتجات مالية بديلة للأدوات المالية التقليدية، تتوافق والشريعة الإسلامية، وتتيح فرصا واسعة لاستثمار الفوائض المالية وتحقيق عوائد مهمة، ومن أهمها الصكوك الإسلامية

التي يمكن للحكومات استغلالها كمصدر تمويلي يساهم بقدر كبير في سد احتياجاتها التمويلية، وذلك كالآتي:

-تمويل العجز الموازي باستخدام صكوك المضاربة: إن تمويل العجز الموازي باستخدام صكوك المضاربة يعتبر الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام بإصدار كمية معينة من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين أو لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة صكوك المضاربة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة، فتكون مضاربة بخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، ومن مميزات هذه الأداة أنها تستبعد رب المال عن كل ما يتعلق بالإدارة، وهذا ما يحقق جانب المصادقية المتعلق بالاحتفاظ بمشروعات الموازنة في إطار تصرف السلطة العامة، وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرارات الإدارية للجهات الحكومية الأمر بالصرف، وحتى يمكن أن تكون صكوك المقارضة ذات فعالية وتحقق أثرها في تعبئة المدخرات من الأفراد، لا بد أن تصدر بفئات تتيح لصغار المدخرين أن تكتتبوا فيها، كما يجب أن تكون ذات سيولة عالية.

أهم ما يميز هذه الصكوك أنها جد فعالة في تخصيص الموارد، ولا تتحمل الدولة التزامات ثابتة كونها تقوم على أساس المساهمة في الربح والخسارة، كما أنه يمكن للحكومة شراء هذه الصكوك واسترداد حصة رب المال.

(كردودي ، 2013/2014، صفحة 223)

-تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك الإجارة: يمكن للحكومات أن تواجه العجز في ميزانياتها بإصدار صكوك الإجارة، إذ يمكن استعمالها من قبل المصارف المركزية في عمليات السوق المفتوحة، أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات المالية فقط، وذلك لقلّة مخاطرها، بالإضافة إلى ما تتمتع به من استقرار في أسعارها وعوائدها، حيث يتم شراء الأصل المادي الذي تحتاجه الدولة (طائفة، سفينة، مبنى....الخ) لصالح حملة الصكوك، ثم يتم تأجيرها هذا الأصل للدولة لمدة عشرين سنة مثلا، ويستحق حملة الصكوك الأجرة المتفق عليها خلال فترة الإجارة.

وتمتاز صكوك الإجارة بثبات العائد، وقابليتها للتداول، وقلّة المخاطر، وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية ومرونتها العالية، إذ يمكن إصدارها بآجال متعددة، ولأعيان متنوعة، كما تمتاز صكوك الإجارة بأنها لا تمثل مديونية على الخزانة العامة للدولة، فلا تخلق هذه الصكوك حاجة لإطفائها. إذ يمكن لحاملها تسيلها من خلال السوق المالية (مالم تشأ الدولة خلاف ذلك بالنسبة لبعض المشاريع) وبذلك فإن صكوك الإجارة لا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي؛

-تمويل العجز الموازي عن طريق صكوك الاستصناع: انطلاقا من مفهوم الاستصناع يمكن إيضاح إمكانية استخدامه كأسلوب للتمويل الحكومي كما يلي:

- إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، فإنه يمكن بدلا من افتراض الثمن بفائدة بموجب سندات أو أي أداة قرض أخرى، أن تتفق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها، كما يمكن أن يتوسط في هذه العملية بنكاً يتم إدراج عقد

الاستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع موازي، ويكون عقد الاستصناع وثيقة في يد الصانع أو البنك بدين في ذمة الحكومة إذ ينطبق عليه من هذا الوجه ما ينطبق على دين البيع بالأجل السابق ذكره ولا ينطبق عليه دين السلم المتمثل في سلعة أو خدمة.

-يمكن للحكومة إذا أرادت أن تبقى مساكن المواطنين من ذوي الدخل المحدود (وهو التزام تقوم به الكثير من الدول) ثم تبيعها لهم بعد ذلك، بمعنى أنه يمكن أن يتم بدلا عن استخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، ففي نطاق عقد الاستصناع تصدر الحكومة سندات إسكان تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء سندات إسكان خلال فترة محددة. (عبد الحليم عمر ، 2000 ، صفحة 34)

-تمويل العجز الموازي بواسطة صكوك السلم: تستخدم صكوك السلم على نطاق أوسع من غيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات،

وذلك مثل الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة لدى الحكومات، فتقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبمواصفات معينة في وقت محدد في المستقبل.

حيث تستطيع الدولة استعمال حصيلة صكوك السلم الخاصة بسلعة ما في تغطية الميزانية بشكل عام دون ارتباط هذه الحصيلة بمشروع معين، وعند استحقاق الأجل تقوم الدولة نفسها ببيع تلك السلعة نيابة عن حملة صكوك السلم، وذلك وفقا للبند الموجودة في نشرة الاكتتاب، ويكون عائد الصك هو الفرق بين سعر شراء السلعة الذي تحددها الحكومة وسعر بيعها عند استحقاق أجلها. (منصور، 2009 ، صفحة 53)

III. النتائج ومناقشتها:

عالجت هذه الدراسة انعكاس تقلبات العائدات النفطية على مكونات الموازنة العامة بالجزائر وإمكانية استغلال الصكوك الإسلامية كمورد مالي داعم للإيرادات العامة للموازنة وممول لنفقاتها في ظل تقلبات الأسعار التي تشهدها الأسواق العالمية، إذ تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بشأن الدول العربية النفطية، حيث تعتبر عائداته المصدر الأساسي للدخل، في ظل التراجع والقصور الكبيرين الذي تسجله نسبة مساهمة كل من قطاعي الصناعة والزراعة بالموازنة مع النمو الهائل الذي يشهده قطاع المحروقات الذي أصبح يهيمن على الاقتصاد الوطني؛

- في جميع دول العالم تقريباً يكون الناتج المحلي الإجمالي محدداً رئيسياً لحجم الإيرادات الحكومية لأنها تعتمد على الضرائب، أما في الدول الريفية العربية الأمر يختلف تماماً فإن الإيرادات الخارجية النفطية تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي وتحدد عملية نمو الناتج القومي.

- تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة لدولة الجزائر، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضالة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدراً ثانوياً للموارد الحكومية في الجزائر.

- أثبتت تقلبات أسعار النفط عن هشاشة أغلب اقتصاديات الدول المصدرة له، والآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد شبه الكلي على عائداته كمورد ناضب لتمويل ميزانيتها العامة.
- تبين لنا من خلال الدراسة وضعية الخزينة العمومية الجزائرية أنها كانت في حالة عجز طيلة الفترة المدروسة حيث أن معدلات النمو المتقلبة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو النفقات الميزانية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بدرجة إنفاق عام وكبير جدا لم تشهد مثله الجزائر من قبل، حيث أنها فترة البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا المخطط الخماسي للتنمية.
- ساهم انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بالجزائر مما أثر سلبا على الموازنة العامة وتحققها للعجز، ما يستوجب على الدولة في ظل هذه الظروف البحث عن مصادر تمويلية معوضة للمداخيل التي تتحصل عليها من العائدات النفطية.
- تمثل المبادئ الإسلامية أساسا مرنا لاستحداث منتجات مالية إسلامية متنوعة، من شأنها تحقيق تمويل مستقر وحقيقي للدولة وذلك لاعتبارات عدة نوجزها في:
- الأنواع المتعددة والصيغ المختلفة لها تمنح الصكوك درجة من المرونة حيث تتيح إصدار الصكوك حسب الصيغة التي يقتضيها المشروع.
- تمثل الصكوك موارد إضافية للدولة لأن الأموال التي توفرها الصكوك من خارج خزينة الدولة (القطاع الخاص).
- لا تتأثر الصكوك تأثر سلبي بالتضخم، لأنها تمثل أصول حقيقية في شكل خدمات وأعيان ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد بعض أنواع الصكوك الممثلة لتلك الأصول.

IV. الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن أي تغير يطرأ على أسعار النفط فإنه يؤثر مباشرة على الميزانية العامة للدولة الجزائرية ووضعيته من خلال تأثيره على جانب الإيرادات العامة وذلك تبعا لاتجاه تغير الأسعار، الأمر الذي يحتم على الجزائر البحث عن بدائل تمويلية جديدة، وتفعيلها لمواجهة التقلبات في أسعار النفط وما ينتج عنها من عجز مالي من شأنه التأثير على القدرة المالية للبلد، في وقت تزخر فيه أدبيات الاقتصاد الإسلامي بالعديد من هذه البدائل، والتي من أبرزها الصكوك المالية الإسلامية، لما يمكن أن تؤديه هذه الأخيرة نتيجة ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، من تعبئة للموارد المالية اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة اعتمادا على طاقة تمويلية حقيقية محلية بعيدا عن الانعكاسات الخطيرة لتقلبات أسعار النفط، وبناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على توفير البيئة الملائمة لعملية إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها، من خلال الدعم الحكومي عبر القوانين المنظمة لعمل الصكوك وإصدارها. مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية السابقة في هذا المجال قصد الاستفادة.
- نشر ثقافة الوعي بأهمية الصكوك الإسلامية في أوساط المجتمع الجزائري بصفة عامة وفي الدور الذي يمكن أن تلعبه في استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، بما يمكن من إدماج القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية

وتمويلها وإدارتها بعده شريكا ومساهما فيها ، ويمكن ذلك من خلال تبني إستراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- إعادة النظر في الطرق والآليات التي يتم بموجبها اعتماد مشروعات التنمية في الجزائر، بحيث لا يتم إقرار أي منها إلا بعد ثبوت جدواها الاقتصادية والمالية بما يسهم في إقناع المكتتبين في الصكوك الإسلامية بجدوى تمويل هذه المشروعات.

-الإحالات والمراجع:

- البنك الدولي. (2017). اجمالي الناتج المحلي (بالاسعار الجارية للعملة المحلية) الجزائر. تاريخ الاسترداد 29 07 2018، من https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ,year_high_desc=tru
- الدماغ. (2006). إطار مقترح لاعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). تاريخ الاسترداد 20 07 2017، من: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>
- بنك الجزائر. (2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016). *Banque d'Algerie*. تاريخ الاسترداد 16 10 2018، من: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
- حامد عباس محمود المرزوك. (2008). اتجاهات الانفاق العام في الدولة العربية الربعية " المملكة العربية السعودية نموذجاً " أطروحة دكتوراه. كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق.
- حمزة بن حسين القعر الشريف. (2010). ضمانات الصكوك الاسلامية. ندوة الصكوك الاسلامية عرض وتقديم،. جدة : جامعة الملك عبد العزيز.
- خليفة يوسف يوسف. (2004). هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها، " تجربة دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة العلوم الاجتماعية، 32(01).
- ربيعة بن زيد. (2011/2012). الصكوك الاسلامية وإدارة مخاطرها دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة (2010-2005م). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة،.
- زياد الدماغ. (2011). الصكوك الاسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الاسلامي. مجلة الاسلام بآسيا، 08(01)، الصفحات 1-30.
- صبرينة كروودي. (2013/2014). ترشيد الانفاق العام ودوره في عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.
- عبد المالك منصور. (2009). العمل بالصكوك الاستثمارية الاسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة. مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول بدائرة الشؤون الدينية والعمل الخيري، (صفحة 53). دبي.
- محمد عبد الحليم عمر. (2000). الأدوات المالية الاسلامية للتمويل الحكومي. ندوة الصناعة المالية الاسلامية. جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية.
- محمد مختار السلامي. (2000). الايجار المنتهي بالتمليك وصكوك التأجير. مجلة مجمع الفقه الاسلامي، الأول، صفحة 313. جدة.
- منظمة المؤتمر الاسلامي. (1988). القرار الخامس. جدة.
- موسى بلا محمود. (2010). صكوك الستمناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية. المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الاسلامية، (صفحة 05). ماليزيا.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2010). المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار. المنامة.
- Dubai International Financial Center. (2009). *Sukuk Guide book*. Dubai.
- Kawait financial house research. (2010). *SUKUK BACK ON TRUCK*. Malaysia.

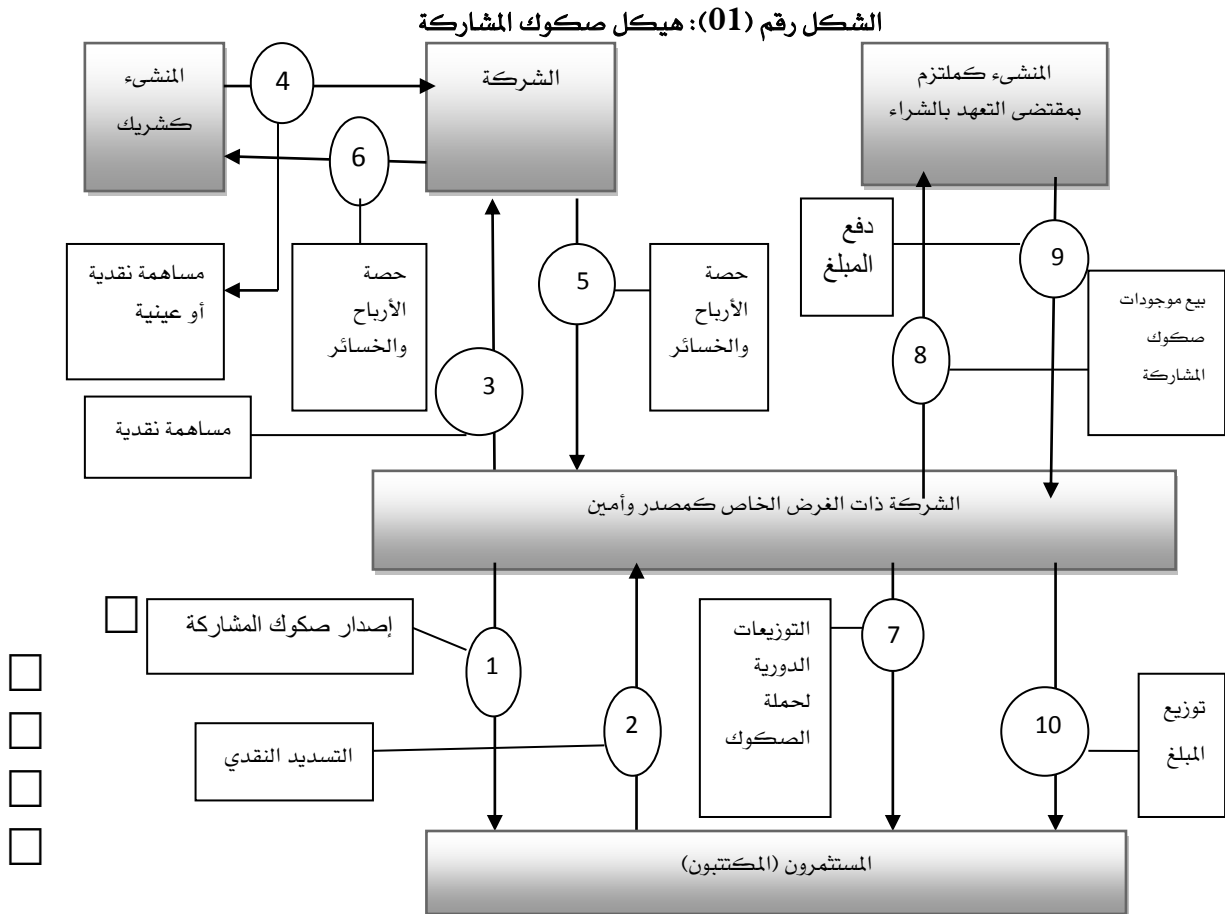
Referrals and references:

- Abdul Malik Mansour. (2009). Working with Islamic investment instruments at the official level and the need for new legislation. Conference on Islamic Banking between Reality and Officials in the Religious Affairs and Charitable Activities Department, (page 53). Dubai.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. (2010). Sharia standards, Sharia standard No. (17) Investment Sukuk. Manama.
- Adammagh. (2006). A proposed framework for preparing and implementing the program and performance budget in Palestine. Master Thesis, Islamic University, College of Commerce, Gaza..
- Bank of Algeria. (2004; 2008; 2012; 2016.). *Banqued'Algerie*. Accessed: 16 10, 2018, From:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

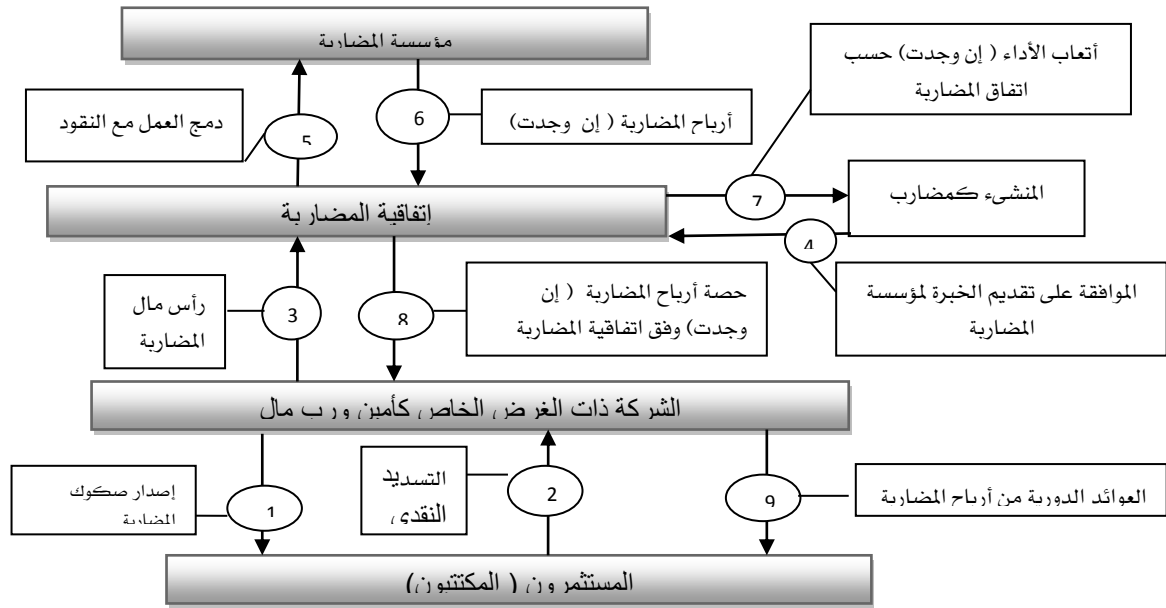
- Dubai International Financial Center. (2009). *Sukuk Guide book*. Dubai.
- Hamid Abbas Mahmoud Al-Marzouk. (2008). Trends in public spending in the rentier Arab state "The Kingdom of Saudi Arabia as a model" (PhD thesis).College of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq.
- Hamza bin Hussain al-Qaa al-Sharif. (2010). Islamic bond guarantees. Islamic instruments symposium presentation and presentation. Jeddah: King Abdulaziz University.
- Kawait financial house research. (2010). *SUKUK BACK ON TRUCK*. Malaysia.
- Khalifa Youssef Youssef. (2004). Is the oil sector an engine or an obstacle to development, "the experience of the Gulf Cooperation Council countries", Journal of Social Sciences, 32 (01).
- Mohammed Abdel Halim Omar. (2000). Islamic financial instruments for government finance.Symposium of the Islamic financial industry. Jeddah: The Islamic Research and Training Institute of the Islamic Development Bank.
- Moussa Bala Mahmoud. (2010). Istisna'aSukuk is one of the Shariah alternatives to usurious loan bonds. International Conference on Islamic Banking and Finance, (page 05). Malaysia.
- Muhammad Mukhtar Al Salami.(2000). Rent ending with ownership and leasing instruments. Journal of the Islamic Fiqh Academy, 1, page 313. Jeddah.
- National Agency for Investment Development. (2017). Redemption date :20-07-2017 , From: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>
- Organization of the Islamic Conference. (1988). Fifth decision..Jeddah.
- Sabrina Kerdoudi. (2013/2014).Rationalizing public spending and its role in the state's general budget deficit in the Islamic economy.PhD thesis, Mohamed Khaider University, Biskra,.
- The World Bank. (2017). GDP (current local currency rates) Algeria. Redemption date 07- 29 -2018, from: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ&year_high_desc=true
- Ziyad Dammagh. (2011). Islamic bonds and their role in supporting the general budget from an Islamic finance perspective. Asia Journal of Islam, 08 (01), pp. 1-30.

الملاحق:



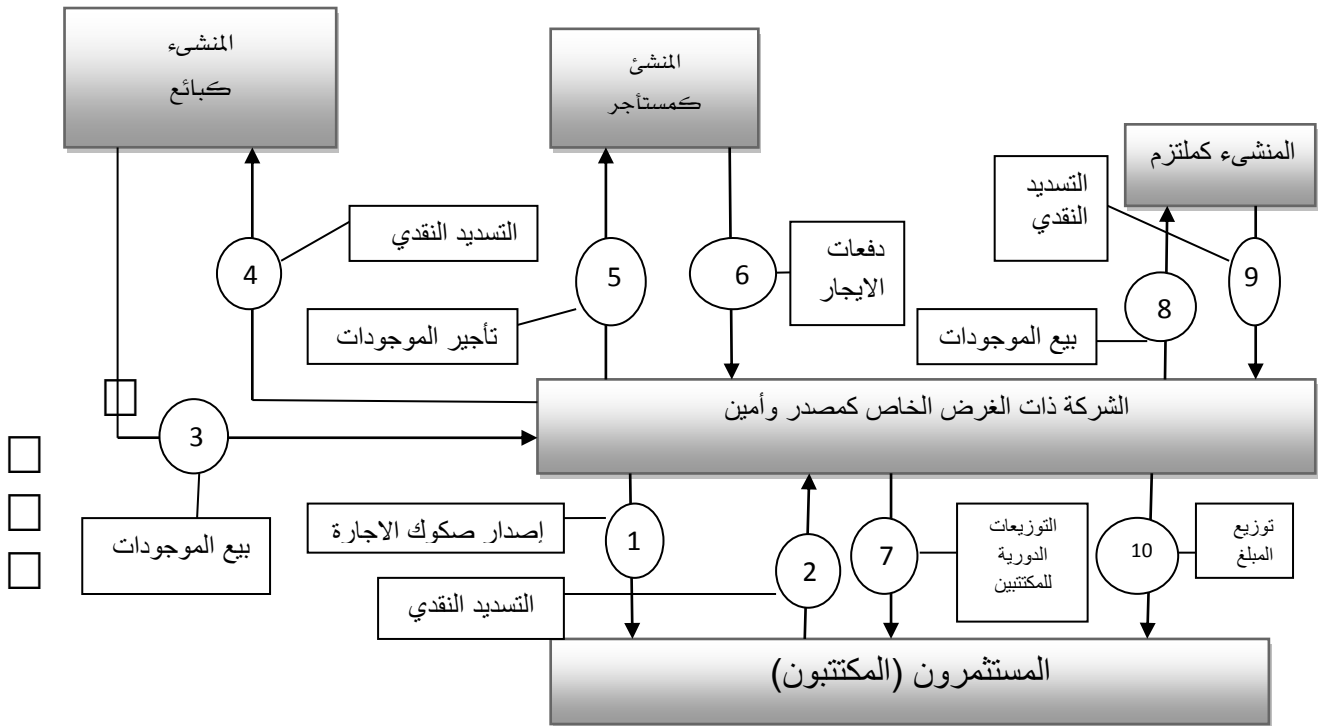
Source: (Dubai International Financial Center, 2009, p. 21).

الشكل 02: آلية عمل صكوك المضاربة



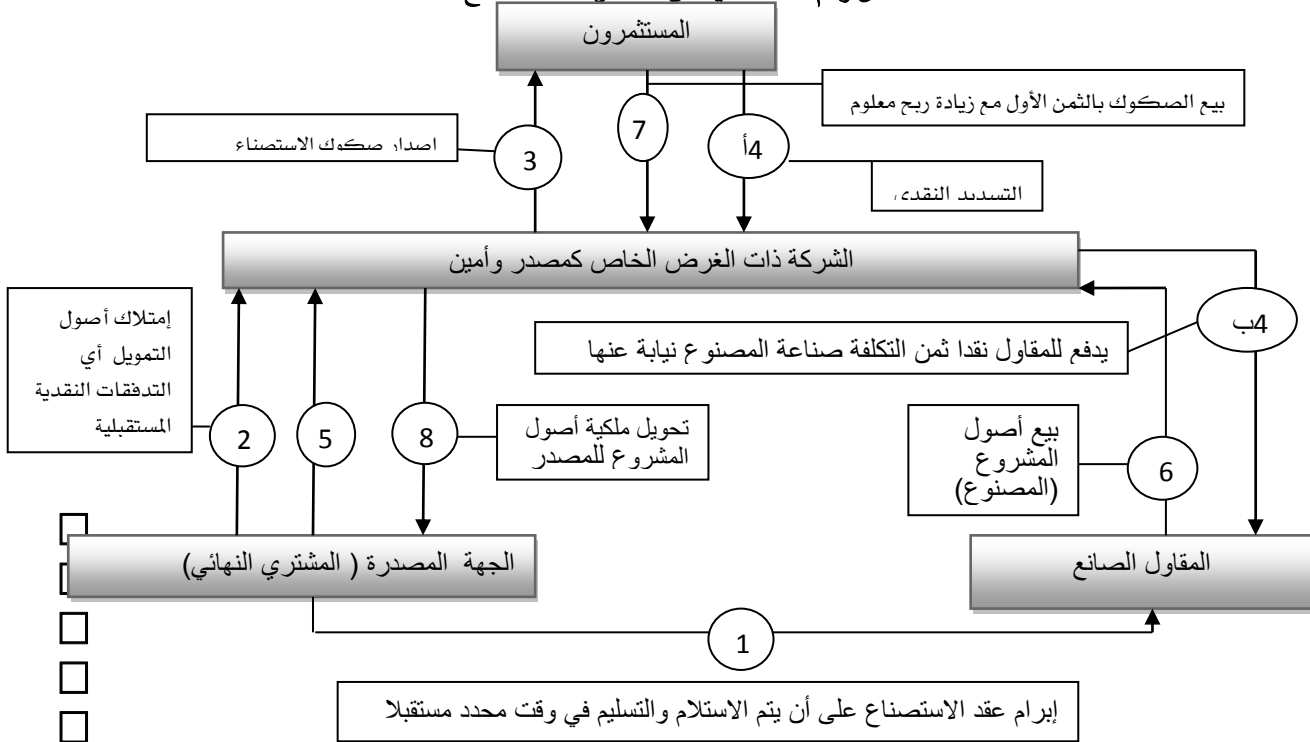
Source: (Dubai International Financial Center, 2009, p. 29).

الشكل رقم (03): هيكل صكوك الإجارة



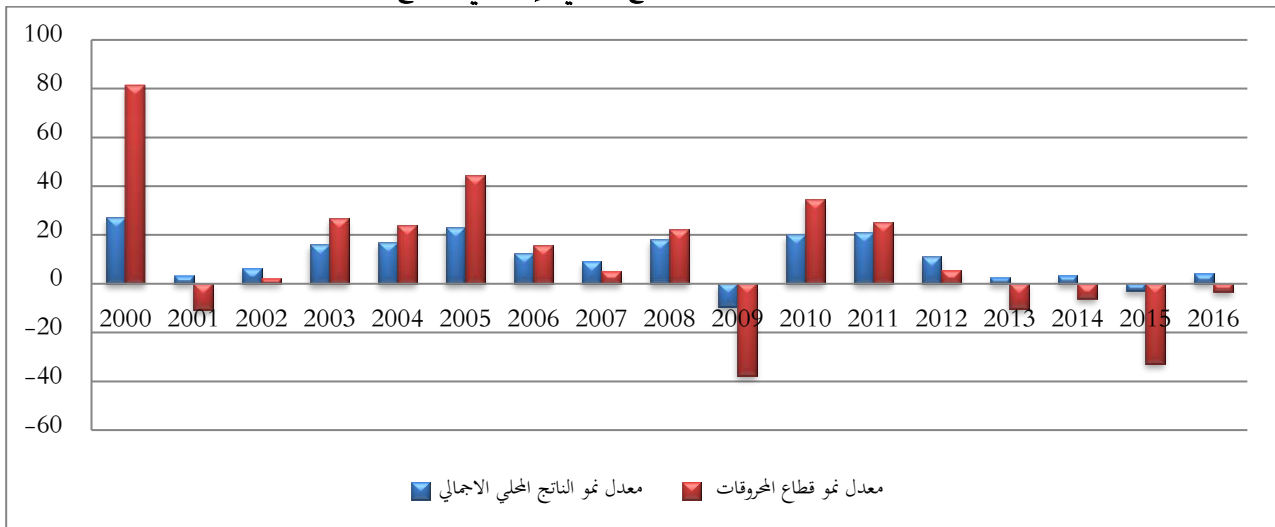
Source: (Dubai International Financial Center, 2009, p. 14)

الشكل رقم (04): هيكل صكوك الاستصناع



source: (Kawait financial house research, 2010, p. 28)

الشكل 06: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (البنك الدولي، 2017)

- (بنك الجزائر، 2004: 2008: 2012: 2016).

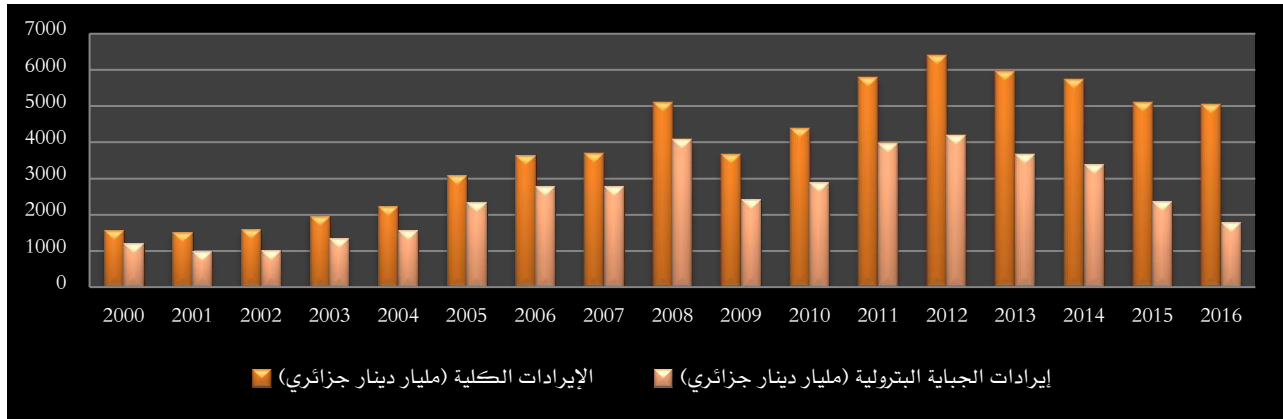
الشكل 07: تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2000-2016م)



- المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017)

الشكل 08: نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الكلية للموازنة العامة بالجزائر



- المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات الواردة في:

- (بنك الجزائر، 2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016).

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية للفترة 2002-2016.

القطاعات	السنين	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
المحروقات	نسبة مساهمة	17.4	18.8	27	29.8	34.2	36.1	34.9	31.2	45.3	43.5	45.6	44.3	37.9	35.5	32.5
الزراعة	نسبة مساهمة	12.3	11.6	10.3	9.9	8.8	8.1	8.5	9.3	6.4	7.5	7.5	7.7	9.4	9.8	9.2
الصناعات	نسبة مساهمة	5.6	5.4	4.9	4.6	4.5	4.6	5.1	5.7	4.7	5	5.2	5.6	6.3	6.55	7.18
المحروقات خارج الصناعات	نسبة مساهمة	11.9	11.5	10.4	9.8	9.2	9.2	10.5	11.0	8.7	8.8	7.9	7.5	8.29	8.45	9.2

نسبة مساهمة الخدمات خارج الإدارة العمومية	نسبة مساهمة خدمات الإدا رة العمومية
27,8	17,3
27,2	17,4
24,3	15,9
23,1	15,3
20,4	16,3
19,7	16,4
21,6	13,2
23,6	12
19,4	10,1
20,5	9,1
19,9	8,00
20,1	8,4
21,06	9,9
21,45	10,5
22,5	11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر، 2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016).

الجدول رقم (02): مقارنة بين الجباية العادية والبترونية بالجزائر خلال الفترة (2000-2016م):

السنوات	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية البترونية (مليار دج)
2016	3261.1	1781.1
2015	2729.6	2.373,5
2014	2349.9	3.388.4
2013	2279.4	3.678.1
2012	2155.0	4.184.3
2011	1810.4	3.979.7
2010	1487.8	2905
2009	1263.3	2.412.7
2008	1022.1	1.715.4
2007	883.1	2.711.8
2006	840.5	2714
2005	724.2	2352.7
2004	652.5	1570.7
2003	624.3	1350.0
2002	595.1	1007.9
2001	488.5	1001.4
2000	364.9	1213.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في:

- (بنك الجزائر، 2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016).

الجدول رقم (03): تغطية الجباية البترونية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	الجباية البترونية (مليار دج)	النفقات العامة (مليار دج)
2001	1001,4	1321.0
2002	1007,9	1550.6
2003	1350,0	1752.8
2004	1570,7	1832,4
2005	2352,7	2052
2006	2799	2453
2007	2796,8	3108.5
2008	4088,6	4175,7
2009	2412,7	4264.3
2010	2905,0	4466.9
2011	3979,7	5853.6
2012	4184,0	7169,9
2013	3678,1	6024,2
2014	3388,4	6995,7
2015	2373,5	7656,3
2016	1781,1	7383,6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في:

- (بنك الجزائر، 2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016).

الجدول(04): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2009-2015م)

السنوات	الإيرادات العامة (مليار دينار جزائري)	النفقات العامة (مليار دينار جزائري)	رصيد الميزانية
2009	3676	4246.3	-713,1
2010	4392.9	4466.9	-178,2
2011	5790.1	5853.6	-168,6
2012	6339,3	7058,1	-718,8
2013	5957,5	6024,2	-66,6
2014	5738,4	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5042,2	7383,6	-2341,4

المصدر: من إعداد أعضاء البحث بالاعتماد على المعلومات الواردة في:

- (بنك الجزائر، 2004؛ 2008؛ 2012؛ 2016).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مولاي أسماء، بحوصي مجدوب، تقرورت محمد. (2021). الصكوك الإسلامية كإستراتيجية بديلة لتمويل الموازنة العامة بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة رؤى اقتصادية، 11(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 123-140.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

(CC BY-NC 4.0) المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية.



Roa Iktissadia Review is licensed under a [Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License](#). [Libraries Resource Directory](#). We are listed under [Research Associations](#) category